مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

# القضايا النحوية عند الفاكهي في مؤلفاته

## ( ت ٩٧٢ هـ)

**د. مصطفى محمد أحمد محمد**

مدرس النحو والصرف والعروض

جامعة دراية – المنيا الجديدة

DOI: 10.21608/qarts.2022.127590.1394

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٦) يوليو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

# القضايا النحوية عند الفاكهي في مؤلفاته ( ت ٩٧٢ هـ)

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة القضايا النحوية عند الفاكهي من خلال كتبه وتحليلها وعرض لآراء النحاة فيها ، وبيان رأى الفاكهي وترجيح ما أراه راجحًا بالدليل ، ونلاحظ أن القضايا النحوية التى عنى بها النحاة قديمًا وحديثًا ، فهى تعكس الأصول النحوية التى بنى ويبنى عليها النحاة آراءهم بالحجة والبرهان التى تقودنا إلى الابتكار في الفكر والاحتجاج فهذه القضايا تفتح آفاق البحث النحوي أمام الباحث ، ولأهمية المكانة العلمية للمؤلف ومصنفاته بين المشتغلين بالعربية وانتشارها الواسع ويدل على ذلك شروحه والحواشي التى وضعت عليه ، وشرح شواهده في مصنفاته تجعله يستحق الدِراسة، وبيان الاستدلال الذى اعتمد عليه الفاكهي في كتبه ، فجاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة لعرض أهم النتائج التى توصل إليها الباحث من خلال دراسته .

**الكلمات المفتاحية:** القضايا؛ النحوية؛ الفاكهي

**مقدمة :**

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله ، أفصح العرب أجمعين .

فقد جاء بحثي بعنوان: " القضايا النحوية عند الفاكهي ( ت ٩٧٢ هـ ) " في مؤلفاته ، فلهذا العالم مؤلفات عديدة ومتنوعة تجعله يستحق الدراسة ، ويرجع أهمية البحث إلى أهمية كتب الفاكهي إذ إنها تمثل نقطة بارزة في تطور علم النحو وغيرها من العلوم الأخرى . ومن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار الموضوع : إن لهذا العالم جهدًا كبيرًا في مجال النحو فيستحق أن ينفرد بالدراسة ، الآراء النحوية التى ينفرد بها الفاكهي في مؤلفاته النحوية وغيرها في شتى العلوم الأخرى ، فهذا البحث يكشف عن جانب من جوانب شخصيته العلمية وبيان منزلته في هذا العلم . ومن أهداف البحث: كشف النقاب عن آراءه النحوية وقدراته العلمية وشخصيته المتميزة ، وإبراز جهوده النحوية في هذا العلم .

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بجمع المعلومات من المصادر والمراجع المختلفة ثم دراستها وتحليلها للوصول إلى النتائج .

خطة البحث : اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة .

المقدمة : تناولت فيها أهمية الموضوع ، والأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع ، والمنهج الذى اعتمدت عليه في البحث .

التمهيد : تحدثت فيه عن الفاكهي ومكانته العلمية .

المبحث الأول : خصصته لدراسة القضايا النحوية المتعلقة بالأسماء .

المبحث الثاني : عرضت فيه القضايا النحوية في الأفعال .

المبحث الثالث : استعرضت القضايا النحوية المتعلقة بالحروف .

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال البحث .

**التمهيد :**

ذكرت كتب التراجم أن الفاكهي كان مشاركًا في جميع العلوم ، وهي التى نال بها شهرة واسعة ، ولقت استحسانًا لدى العلماء ، ومن مؤلفاته العلمية : " حدود النحو، شرح كتاب الحدود في النحو ، شرح الآجرومية ، الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ..." ويبدو أنه قد غلبت عليه الثقافة العربية ؛ فجاء في نعته : أنه عالم العربية . وولد الفاكهي بمكة سنة تسع وتسعين وثمانمائة من الهجرة ، وقضى معظم حياته في مكة المكرمة مدرسًا ، وتتلمذ على يديه في علم العربية كثير من علماء الحجاز ، ومن خلال شرحه على قطر الندى ، الذى ألفه في سن مبكرة ، وما أظهره فيه من براعة وإلمام بقضايا النحو ، يظهر أن الفاكهي كان منذ صغره مكبًا على أمهات كتب النحو في ذلك العصر . ولم يكن له نظير في زمانه حتى قيل عنه : إنه سيبويه عصره ، وكان شافعي المذهب . وكان يلقب بعدة ألقاب وأهمها الفاكهي ، فاشتهر بهذا اللقب والفاكهي نسبة إلى الفاكهة ، كما نسب إلى مكان نشأته ( مكة ) فقيل المكي ، كما نسب إلى مذهبه الديني فقيل الشافعي ،وقيل له النحوي .

وأجمعت جميع المصادر على أن تاريخ وفاة الفاكهي كان سنة ( ٩٧٢ هـ ) بمكة المكرمة .

## المبحث الأول: الأسماء

## الخلاف في رافع المبتدأ والخبر

**العرض والمناقشة :**

كل مبتدأ لابد له من خبر ، وكل خبر لابد له من مبتدأ (١)، وذكر النّحاة للمبتدأ نوعين (٢) : الأوّل : مبتدأ له خبر . والثّاني : مبتدأ له فاعل ، أو نائب عنه ؛ سدّا مسدّ الخبر .

فالنوع الأوّل : المبتدأ الذي له خبر ؛ هو : اسم أو بمنزلته ؛ مُجرَّدٌ عن العوامل اللفظية ، أو بمنزلته ؛ مُخْبَرٌ عنه (٣) ، نحو : اللهُ ربُّنَا ، وقوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) (٤) ، وهذا النوع تكثر فيه القراءات الشاذة . والنوع الثّاني هو : وصفٌ رافع لمكتفىً به ،(٥) نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ ؛ ويشترط في هذا الوصف ثلاثة شروط : الأوّل : أن يكون معتمداً على نفي ، أو استفهام ؛ وهذا مذهب جمهور البصريين (٦)؛ نحو : ما قائم الزيدان ، أو أقائم الزيدان ؟ ، واستدلوا على النفي بقول الشّاعر : (٧)

---

**(١) نحو القرآن ، لأحمد عبد الستار الجواري ، ص ١٨، نشر مكتبة اللغة العربية ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .**

**(٢) الأصول ٥٨/١ :٦٠ ، وتوضيح المقاصد ٤٧٠/١ .**

**(٣) أوضح المسالك ١٣١/١ .**

**(٤) سورة البقرة ، من الآية ١٨٤ .**

**(٥) أوضح المسالك ١٣١/١ .**

**(٦) الارتشاف ١٠٨٢/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٧٨/١ .**

**(٧) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه : " ما وافٍ بعهديَ أنتما " حيث سدّ الفاعل وهو " أنتما " مسدّ الخبر ؛ لكون " وافٍ" وصفاً معتمداً على النفي ، ينظر هذا البيت في :**

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا　　إذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

واستدلوا على الاستفهام بقول الشّاعر : (٨)

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلَمْى أم نَوَوْا ظَعَناً ؟　　إنْ يَظْعَنُوا فَعجيبٌ عَيشُ مَنْ قَطَنَا

وذهب الأخفش والكوفيون إلى الجواز من غير الاعتماد على نفي ، أو استفهام (٩)، واستدلوا بقول الشّاعر : (١٠)

خَبِيرُ بَنُو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً　　مُقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وقول الشّاعر : (١١)

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ　　إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ : يَا لاَ

وردّ البصريون هذه الأدلة بأنّه : لا حجّة فيها (١٢).

---

**شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢٦٩/١ ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ بدوي المختون ، طبع دار هجر للطباعة والنشر بمصر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ، وأوضح المسالك ١٣٣/١ .**

**(٨) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله ، والشّاهد فيه : " أقاطنٌ قوم سلمى ؟ " حيث سدّ الفاعل وهو " قوم سلمى " مسدّ الخبر ؛ لكون " قاطن " وصفاً معتمداً على الاستفهام ، ينظر هذا البيت في : أوضح المسالك ١٣٤/١ ، والمساعد ٢٠٤/١ .**

**(٩) الجمل ٣٨ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ ، وشرح الرضي ٢٢٦/١ .**

**(١٠) البيت من الطويل ، وينسب إلى رجل من طيئ ، والشاهد فيه : " خبير بنو لهب " حيث سدّ الفاعل وهو " بنو لهب " مسدّ خبر المبتدأ وهو " خبير " لكونه وصفاً ولم يعتمد على شيء ، ينظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ ، والتصريح ٥١٢/١ .**

**(١١) البيت من الوافر ؛ وهو لزهير الضبي ، والشاهد فيه : " فخيرٌ نحن " حيث سدّ الفاعل وهو " نحن " مسدّ خبر المبتدأ ، وهو " خير " لكونه وصفاً ، ولم يعتمد على شيء ، ينظر هذا البيت في : الخصائص ، لابن جني ، ٢٧٦/١ ، تحقيق/ محمد علي النجار ، ط ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م ، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١ .**

**(١٢) التذييل والتكميل ٢٧٤/٣ ، ٢٧٥ ، وأوضح المسالك ١٣٧/١ .**

الثّـاني : أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا منفصلاً (١٣). الثالث : أن يتم الكلام بالمرفوع المذكور ؛ فيغني عن الخبر ؛ ليخرج نحو : أقائمٌ أبواه زيد ؟ فإن الفاعل فيه غير مُغْنٍ ؛ إذ لا يحسن السّكوت عليه ، فزيد : مبتدأ ، وقائم : خبر مقدّم ، وأبواه : مرتفع به .(١٤)

وقال الفاكهي في كتابه (مجيب الندا): وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وذلك لأن المبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكومًا به عليه طلبًا لازمًا . (١٥)

وذكر الفاكهي في كتابه (الفواكه الجنية): أن الاحتراز بالعوامل اللفظية عن العوامل المعنوية وهي الابتداء التي تعني تجرد الاسم للإسناد فإن الصحيح أنها العامل في المبتدأ . (١٦)

وذكر أيضًا في كتابه (كشف النقاب): تحت باب المبتدأ والخبر فقال: وحكمهما : أنهما مرفوعان باتفاق كما مثل الناظم ، وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال . أصحها عند ابن مالك ، ونسب لسيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ، والخبر مرفوع بالمبتدأ . فعامل الأول معنوي ، والثاني لفظي . (١٧)

---

**(١٣) شرح التسهيل ٢٦٨/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ .**

**(١٤) التذييل والتكميل ٢٥٥/٣ ، والهمع ٦/٢ .**

**(١٥) مجيب الندا ٢١٤ .**

**(١٦) الفواكه الجنية ٢١٧ .**

**(١٧) كشف النقاب ٣٥٧ .**

**آراء النحويين :**

تعددت آراء النحاة حول الخلاف في رافع المبتدأ والخبر ، وهي على النحو التالي :

**أولاً : رأي الكوفيين :**

ذهب الكوفيون ، ومعهم ابن جني، وأبو حيان (١٨)، والسيوطي(١٩):إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ،والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان نحو: زيدٌ أخوك (٢٠). والأدلة عندهم كالتالي: الأول: أن المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما . والثاني هو : أن الابتداء ليس هو التعري من العوامل اللفظية ، لأن عدم العوامل لا يكون عاملاً ، ولذلك فالمبتدأ والخبر يترافعان ، ويعمل كل منهما في صاحبه (٢١ ).

**ثانيًا : رأي البصريين :**

ذهب البصريون وسيبويه وجمهور النحاة ، إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ (٢٢ ).

والعامل في المبتدأ هو الابتداء ، لأنه مجرد من العوامل اللفظية ، لأن هذه العوامل ليست مؤثرة حسية ، كالإحراق بالنار ، وإنما هي أمّارات ودلالات ، بدليل رفع المضارع بذلك عند الكوفيين (٢٣ ).

ثالثًا : ذهب آخرون إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي ، ولكنه رأي ضعيف ، لأن العامل المعنوي ضعيف ، والضعيف لا يقوى على

---

**(١٨) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ .**

**(١٩) الهمع ٣١١/١ ، ٣١٢ .**

**(٢٠ ) شرح ابن عقيل ، ٢٠١/١ ، وينظر : أسرار العربية ، ص ٦٨.**

**(٢١ ) حاشية الصبان ، ١٨٨/١:١٩٤ .**

**(٢٢ ) شرح ابن عقيل ،٢٠٠/١.**

**(٢٣ ) الإنصاف ٥٦/١ ، ٥٧ ، وينظر : أسرار العربية ، ٦٦ ، ٦٨ .**

العمل في معمولين . وقيل : إن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء . وقيل : هما يترافعان كل منهما بصاحبه .

**التعليق :**

المتأمل في النصوص السابقة يجد أن الفاكهي اتفق مع رأي جمهور البصريين وجمهور النحاة وسيبويه ، لقوة مذهبهم ، وهذا أيضًا ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري في هذه المسألة حيث قال : إن التحقيق عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر ، ولكن بواسطة المبتدأ ، لأنه ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فكذلك ها هنا .

وأرى أن المبتدأ والخبر، لا يترافعان، لعدم وجود كل واحد منهما قبل الآخر في نفس الوقت ليرفعه ، فإذا كان ذلك محال ، فكل ما يؤدي إلى المحال ، فهو محال مثله (٢٤).

وهذا يوضح فساد رأي الكوفيين عندما قالوا : إن الكلام يُبتدأ أحيانًا بالمنصوبات أو الحروف ، ونقول لهم : إن الابتداء بالمنصوبات ، لا يدل على أن رتبتها هكذا ، لأن المنصوبات وإن كانت متقدمة في اللفظ ، إلا أنها متأخرة في التقدير، لأن كل منصوب لابد أن يتقدمه عامل لفظًا أو تقديرًا ، فلا تصح له رتبة الابتداء .

أما الحروف إذا تقدمت ، كان الحكم على موضعها بالرفع على الابتداء (٢٥).

وأرى أن أصح هذه الأقوال ، هو قول جمهور البصريين وسيبويه ، وهو الرأي الأول ، لأن هذا الخلاف لا طائل من ورائه (٢٦ ).

---

**(٢٤ ) حاشية الصبان ، ١/١٨٨:١٩٤.**

**(٢٥ ) الإنصاف، ١/٦٠ .**

**(٢٦ ) شرح ابن عقيل ،١/٢٠١ .**

ويتضح من خلال هذا العرض فساد ما ذهب إليه الكوفيون ، وصحة مذهب البصريين وجمهور النحاة .

**تابع : المبتدأ والخبر**

**العرض والمناقشة :**

قال الفاكهي (٢٧ ): إذا وجد مع المبتدأ اسم ، وظرف ، أو جار ومجرور ، وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية ، بأن حسن السكوت عليه ، جاز جعل كل منهما حالًا والآخر خبرًا ، لكن إذا تقدم الظرف أو المجرور على الاسم ، اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم ، فإن لم يتقدم ، اختير عندهم خبرية الاسم . نحو: بشر مائس في فناء الدار . فإن كرر الظرف والجار والمجرور فالأرجح حالية الاسم ، تقدم الظرف أو تأخر، لورود القرآن به ، نحو: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا). (٢٨)

**آراء النحويين :**

ذكر الفاكهي أنه إذا ذكر مع المبتدأ اسم ، وظرف أو مجرور ، وكلاهما صالحان للخبرية بأن حسن السكوت عليه ، جاز جعل كل منهما حالًا والآخر خبرًا بلا خلاف ، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم ، وخبرية الظرف . نحو: فيها زيد قائمًا، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة ، فإن لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم . نحو: زيد في الدار قائم.(٢٩)

---

**(٢٧ ) كشف النقاب ٣٦٥ .**

**(٢٨ ) هود ١٠٨ .**

**(٢٩ ) كشف النقاب ٣٦٥ ، والهمع ٣١٣/٢ .**

وقال المبرد: التقديم والتأخير في هذا واحد ، فإن كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضًا ، وحكم برجحان الاسم تقدم الظرف أو تأخر ، لنزول القرآن به . قال تعالى: ( وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ). هود:١٠٨ ، وادعى الكوفيون أن النصب مع التكرار لازم ، لأن القرآن نزل به لا بالرفع ، وأجيب بأنه يدل على أنه أجود لا واجب . فإن كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به ، تعين خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقا . تكرر أو لا . نحو: فيك زيد راغب ، وزيد راغب فيك .(٣٠)

وأجاز الكوفيون نصب ( راغب ) وشبهه على الحال ، وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع في النصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقا ، أو واثق ، أو ناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغبا ، أو راغب . (٣١ )

وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين ، لأنك حين قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو: ( بك ) و( فيك ) كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية . (٣٢ )

وذكر الشيخ/ مصطفى الغلاييني أنه إذا ذكرَ معَ المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أَو مجرورٌ بحرف جرّ، وكلاهما صالحان للخبريَّة والحاليّة، فإن تَصدَّرَ الظرفُ أَو المجرورُ، فالمُختارُ نصبُ الاسم على الحاليّة وجعلُ الظرفِ أو المجرور خبرًا مقدّمًا، نحو: "عندك، أَو في الدار، سعيدٌ نائمًا"، ونحو: "عندَك، أو في الدار، نائمًا سعيدٌ"، لأنه بتقديمه يكون قد تَهيّأ للخبرية، ففي صرفه عنها إجحافٌ. ويجوز العكس . وإن تَصدّرَها الاسمُ، وجب رفعُهُ وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالاً، نحو: "نائمٌ عندَكَ، أو في الدار، سعيدٌ"، ونحو: "نائمٌ سعيدٌ عندَكَ، أو في الدار".(٣٣)

---

**(٣٠ ) المقتضب ٢٧٠/١ .**

**(٣١ ) الهمع ٣١٣/٢ ، وكشف النقاب ٣٦٦ .**

**(٣٢ ) الهمع ٣١٣/٢ ، وكشف النقاب ٣٦٦ .**

**(٣٣ ) جامع الدروس العربية ، للشيخ/مصطفى الغلاييني ٦/٦٧ .**

ومنـعَ الجمهـورُ نصـبَ الاسم، فـي هـذه الصـورة. وأجـازَهُ ابـن مالـك مُستنداً إلـى قـراءة الحسـن البصـريّ . { وَالْأَرْضُ جَمِيعًـا قَبْضَـتُهُ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ وَالسَّـماوَاتُ مَطْوِيَّـاتٌ بِيَمِينِـهِ }(٣٤) بنصبِ "مطوياتٍ" على الحال، وجعلِ "بيمينـهِ" خبراً عن "السّموات"، وقيل : أن نصب "مطويات" على الحال أجود".(٣٥)

وإن لـم يَصـلُحِ الظـرفُ أو المجـرورُ بـالحرف للخبريّـة (بحيـثُ لا يكـون مسـتغنًى عـن الاسم، لأنـه لا يَحسُنُ السكوتُ عليه) تَعَيّنتْ خبريةُ الاسم وحاليّةُ الظرف أو المجرور، نحو: "فيكَ إبراهيمُ راغبٌ"، ونحو: "إبراهيمُ فيكَ راغبٌ". إذ لا يصحُّ أن تَستغنيَ هنا عن الاسم، فتقولُ: "إبراهيم فيك".(٣٦)

وقال سيبويه فـي الكتاب: تحت بـاب مـا ينتصـب فيـه الخبـر : إنـه خبـر لمعروف يرتفـع علـى الابتداء، قدّمتـه أو أخرتـه وذلـك قولـك: فيهـا عبـد الله قائمًـا، وعبـد الله فيهـا قائمًـا. فعبد الله ارتفع بالابتداء ، لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضعٌ له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله. ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسُن السكوت ، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسن واستُغنى في قولك: هذا عبد الله . وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك . إلا أن عبد الله ، يرتفع مقدَّمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء . (٣٧)

وقـال المبـرد فـي المقتضـب: أمـا الظـروف مـن الزمـان فإنهـا لا تتضـمن الجثـث؛ لأن الاستقرار فيها لا معنى له . ألا ترى أنك تقول: زيد عندك يوم الجمعة ، لأن معناه: زيد استقر عندك في هذا اليوم . ولو قلت: زيد يوم الجمعة ، لم يستقم، لأن يوم الجمعة

---

**(٣٤ ) الزمر ٦٧ .**

**(٣٥ ) معاني القرآن ، للفراء ٤٢٥/٢ .**

**(٣٦ ) جامع الدروس العربية ، للشيخ/مصطفى الغلاييني ٦/٦٧ .**

**(٣٧ ) الكتاب ١٠٨/١ .**

لا يخلو منه زيد ولا غيره ، فلا فائدة فيه، ولكن القتال يوم الجمعة، واجتماعكم يوم الجمعة، واجتماعكم يوم كذا، وموعدكم اليوم يا فتى؛ لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات، وقد كان يجوز أن تخلو منها . (٣٨)

**التعليق :**

المتأمل في النصوص السابقة يجد أنه إذا ذكرَ معَ المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أَو مجرورٌ بحرف جرّ، وكلاهما صالحان للخبريَّة والحاليّة، فإن تَصدَّرَ الظرفُ أَو المجرورُ، فالمُختارُ نصبُ الاسم على الحاليّة وجعلُ الظرفِ أو المجرور خبرًا مقدّمًا، نحو: "عندك، أَو في الدار، سعيدٌ نائمًا"، ونحو: "عندَك، أو في الدار، نائمًا سعيدٌ"، لأنه بتقديمه يكون قد تَهيّأ للخبرية، ففي صرفه عنها إجحافٌ. ويجوز العكس . وإن تَصدّرَها الاسمُ، وجب رفعُهُ وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالاً، نحو: "نائمٌ عندَكَ، أو في الدار، سعيدٌ"، ونحو: "نائمٌ سعيدٌ عندَكَ، أو في الدار".(٣٩)

وهذا ما ذهب إليه الشيخ/ مصطفى الغلاييني في كتابه : جامع الدروس العربية ، وأتفق مع مذهبه لقوته ، وتعليله الجيد لما ذكره .

**جواز تعدد الخبر ، وأنواع التعدد**

**العرض والمناقشة :**

قال الفاكهي في كتابه مجيب الندا (٤٠): وقد يتعدد الخبر جوازا على الأصح (٤١)، لأن الخبر كالنعت ، فجاز تعدده . وإن اختلف الجنس . نحو قوله تعالى:( فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) . (٤٢)

---

**(٣٨ ) المقتضب ٢٧٠/١ .**

**(٣٩ ) جامع الدروس العربية ، للشيخ/مصطفى الغلاييني ٦/٦٧ .**

**(٤٠ ) مجيب الندا ٢٢٩ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٠١/١ .**

وقال كذلك في كتابه الفواكه الجنية (٤٣): ويجوز تعدد الخبر المستقبل بدون عطف على الأصح (٤٤)، مع كون المبتدأ واحد ، ولك أن تقول إن العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح .(٤٥)

وذكر في كتابه مجيب الندا (٤٦): ثانيهما أن يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو: هذا حلو حامض , ولا يجوز في هذا العطف لأن مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد إذ المعنى هذا مز خلافا لأبي علي ولهذا امتنع توسط المبتدأ بسببهما وتقدمهما عليه على الأصح...

**آراء النحويين :**

ذكر الفاكهي أن بعض النحاة أجازوا أن يخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر ؛ لأنَّ الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر .

وتعدد الخبر على ثلاثة أضرب . وهم كالتالي(٤٧):

---

**(٤١ ) وهذا خلافًا لابن عصفور وتبعه الكثير من نحاة المغرب ، الذين منعوا تعدد الخبر . ينظر: شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٣٦٦/١ ، والارتشاف ١١٣٧/٣ ، والهمع ٣٤٦/١.**

**(٤٢ ) سورة طه ٢٠ .**

**(٤٣ ) الفواكه الجنية ٢٢٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٣/١ .**

**(٤٤ ) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٢/١ ، والمقرب ٩٢/١ .**

**(٤٥ ) وهذا الرأي موافق للبصريين ، مخالفًا لرأي الكوفيين . فعندهم أنهما ترافعا . ينظر: الكتاب ٢٧٨/١ ، ومعاني القرآن ١٢/١ ، والارتشاف ٢٨/٢ ، والمقتضب ٤٩/٢ .**

**(٤٦ ) مجيب الندا ٢٢٩ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٠١/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١ .**

**(٤٧) ينظر:الكتاب٨٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور٣٥٩/١، وشرح الكافية الشافية٣٧٢/١ ، ٣٧٣ ، والارتشاف ١١٣٦/٣ ، ١١٣٧ ،وتوضيح المقاصد ٢٩٣/١ ، ٢٩٤، وتعليق الفرائد ١٢٩/٣، والهمع ٥٣/٢ .**

أحدهما : تعدد في اللفظ والمعني ، نحو : زيد كاتبٌ حاسبٌ ، ونحو قوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) (٤٨). وهذا جائز على الصحيح ، ويجوز فيه العطف ، وتركه .

وثانيهما : تعدد في اللفظ دون المعنى ، كقولك : هذا حلو حامض ، أي : مُزٌّ ، وهذا متفق على جوازه ، ويتعيّن فيه ترك العطف ؛ لأنَّ مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد ؛ خلافاً لأبي علي (٤٩) ، فإنّه أجاز العطف نظرًا إلى تغاير اللفظ .

وثالثهما : أن يتعدد لتعدد صاحبه ، إما حقيقة . نحو: بنوك فقيه وشاعر وكاتب . أو حكمًا . نحو قوله تعالى: (اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ) (٥٠)، وصرح ابن مالك في كتابه : شرح التسهيل بعدم التعدد في هذا النوع ؛ معللاً بأن ذلك هو عدم تعدد في الحقيقة . (٥١)

**التعليق :**

المتأمل في النصوص السابقة يجد أن المتأخرين كالزمخشري والجزولي قالوا أن : الابتداء هو العامل في الخبر أيضًا، لطلبه لهما على السواء .

ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكي هذا عن أبي علي وأبي الفتح .

---

**(٤٨) الآيات ١٤ : ١٦ في سورة البروج .**

**(٤٩) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٧/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٦ ، وحاشية الصبان ٢٢٢/١ .**

**(٥٠ ) سورة الحديد ٢٠ .**

**(٥١ ) شرح التسهيل ٣١٠/١ ، وشرح قطر الندى ١٢٤/١ ، وتوضيح المقاصد ٤٩١/١ .**

وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان، وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه، كما قال خلف في ارتفاع الفاعل، وقال الكوفيون: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضًا . (٥٢)

## ترتيب كان مع معموليها

**العرض والمناقشة :**

قال الفاكهي في كتابه مجيب الندا : الأصل تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ ، وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع جميعها (٥٣) ، ولو كان جملة على الأصح .(٥٤)

آراء النحويين :

يكون توسط الخبر جوازًا ووجوبًا ، فيأتي جوازًا (٥٥). نحو قوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) (٥٦)، ونحو قول الشاعر(٥٧):

سَلِي، إنْ جَهِلْت، النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ　　فلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ (٥٨)

---

**(٥٢ ) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١ .**

**(٥٣) أي : (كان) وأخواتها .**

**(٥٤) مجيب الندا ص ٢٤٤ ، وشرح قطر الندى ١٢٩ .**

**(٥٥) التوسط جائز دائما . ما عدا حالات وجوب التوسط أو التأخر .**

**(٥٦) سورة الروم ٤٧ .**

**(٥٧) قاله السموأل . ينظر: نقد الشعر ١/ ٣٥ ، والحماسة البصرية ١٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٧/٤ ، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٣١٥/١ ، والمستطرف في كل فن مستظرف ١٣٦/١ ، والبيان والتبيين ١/ ٢٧١ ، والبلاغةُ الواضِحَةُ ، علي الجارم ومصطفى أمين ٣٢٠/١.**

**(٥٨) البيت من الطويل . للسموأل في ديوانه ٩٢ ، وشرح ديوان الحماسة ٩٢ ، وخزانة الأدب ٣٣١/١٠ .**

والشاهد في البيت : لَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ ، حيث توسط خبر ليس بينها وبين اسمها جوازًا عند البصريين ، شاذا عند الكوفيين .

وتارة أخرى يأتي توسط الخبر وجوبًا. نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، فلا يجوز هنا تقديم الخبر على الناسخ ؛ لأجل الحرف المصدري ، ولا تأخيره عن الاسم ؛ لأجل الضمير . (٥٩)

وتارة ثالثة يأتي الخبر متأخرا وجوبا ، فيكون ذلك بسبب مانع(٦٠)؛ كحصر الخبر . نحو قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)(٦١)، وكخفاء إعرابهما . نحو: كان موسى صديقي ، وكتأخر مرفوع الخبر . و: كان زيد حسنا وجهه ، إذ لو قدم وقيل : كان حسنا زيد وجهه ، أو حسنا كان زيد وجهه ، لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالأجنبي.(٦٢)

وجاءت آراء النحاة في توسط خبر كان . على الوجه التالي:

رأي البصريين : أجار البصريون توسط خبر كان ؛ حملا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ (٦٣). وذهبوا كذلك إلى أنه : يجوز تقديم خبر "ليس" عليها (٦٤)، كما يجوز

---

**(٥٩) وجوب توسط الخبر . في مواضع وهي: الأول: أن يكون الخبر محصورًا في الاسم نحو: ما كان مستفيدًا إلا المجدُّ. والثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو: كان في الفصل طلابُه . والثالث: أن يكون الخبر ضميرًا متصلا والاسم ظاهرًا نحو: كأنك زيد . والرابع: أن يكون الخبر شبه جملة والاسم نكرة لا مسوغ للابتداء به نحو: كان في البيت رجل . ينظر في ذلك: الارتشاف ١١٦٨/٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٣٩٨/١ .**

**(٦٠) أي توسط الخبر .**

**(٦١) سورة الأنفال ٣٥ .**

**(٦٢) شرح الأشموني ٣٣٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١ .**

**(٦٣) شرح جمل الزجاجي ٣٩٨/١ ، ٣٩٠ .**

تقديم خبر كان عليها ، والدليل على ذلك : قوله تعالى { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُم }(٦٥) ، وهنا تم تقديم معمول خبر "ليس" عليها ، لأن قوله {يوم يأتيهم} يتعلق بمصروف ، وقد تقدم على "ليس" .

رأي الكوفيين : منع الكوفيين توسط خبر كان في جميع الأحوال ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ، ووافقهم في هذا الرأي : ابن معط في (دام) ، ومنعه البعض في (ليس) (٦٦) . وذهب الكوفيون ومعهم أبو العباس المبرد من البصريين المتأخرين إلى أنه : لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها (٦٧)، ويؤيدهم في ذلك ابن مالك بقوله في الألفية (٦٨):

ومنع سبق خبر ليس اصطفي ... وذو تمام ما برفع يكتفي

والدليل على امتناع تقديم خبر "ليس"عليها أن "ليس" فعل غير متصرف ، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف ، كما أجريت "كان" مجراه ، لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول: كان ، يكون ، كائن ، كن ، ولا يكون ذلك في "ليس" ، فوجب عدم تقديم خبرها

---

**(٦٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني . للشيخ محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦ هـ . ٢٣٥/١ ، دار إحياء الكتب . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . مصر ، وينظر : الإنصاف . ١٤٨/١ ، وينظر : أسرار العربية . ص١٤٠.**

**(٦٥) هود : من الآية : ٨.**

**(٦٦) شرح التسهيل ٣٣٦/١ ، والهمع ٣٧٢/١ .**

**(٦٧) الخصائص . أبي الفتح عثمان بن جني . ١٨٨/١ . تحقيق/محمد علي النجار . عالم الكتب . بيروت . لبنان.**

**(٦٨) ألفية ابن مالك في النحو والصرف . محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، ص ٣٧ ، مطابع ابن تيمية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م ، وينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري . ٢٧٧/١ . تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية . دار الفكر . دمشق ١٩٨٥م .**

عليها ، لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه ، فإن كان غير متصرفاً في نفسه ، فينبغي أن لا يتصرف عمله ، والدليل على ذلك أن "ليس" في معنى "ما" لأن كلاهما ينفي الحال ، وكذلك لا يتقدم معمول "ما" عليها وهى غير متصرفة (٦٩).

ووافق المبرد وابن السراج ، الكوفيين في رأيهم ، وهو امتناع تقديم خبر "ليس" عليها ، لأنه لم يسُمع مثل : ذاهباً ليست (٧٠) .

**التعليق :**

المتأمل في النصوص السابقة يجد أن حاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها في وجوب التأخير، مسألتين، إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، وثانيتهما: أن يكون الخبر محصورًا نحو قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) (٧١).(٧٢)

ويأتي خبر كان واجب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم، لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. (٧٣)

---

**(٦٩) الإنصاف ١٤٧/١.**

**(٧٠) قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، ص ٥٢ . دار السعادة . القاهرة ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤ م .**

**(٧١) شرح ابن عقيل ٢٧٢/١ .**

**(٧٢) المكاء : التصفير، والتصدية: التصفيق .**

**(٧٣) شرح ابن عقيل ٢٧٢/١ .**

**تقدم الخبر على الناسخ واسمه**

**العرض والمناقشة :**

قال الفاكهي في كتابه مجيب الندا : وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها (٧٤) ، ولو كان جملة على الأصح .(٧٥)

آراء النحويين :

ذكر الفاكهي اختلاف النّحاة في حكم تقديم معمول خبر "كان " عليها ؛ فوجد أن جمهور النحاة (٧٦)؛ ومنهم المبرد (٧٧)، وابن السّراج (٧٨)، وغيرهما (٧٩)، ذهبوا إلى جواز تقديم معمول خبر "كان " على "كان " نفسها ؛ سواء أكان المعمول ظرفاً أم مجروراً ، أم غير ذلك ، نحو: في الدار كان زيد قائمًا ، اليوم كان زيد قائمًا، الطّعام كان زيد آكلا .

وقد استشهدوا بقوله تعالى : (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) (٨٠) ، وقوله تعالى : (قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُون) (٨١) ، وقوله تعالى : (أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)(٨٢).

---

**(٧٤) أي : (كان) وأخواتها .**

**(٧٥) مجيب الندا ص ٢٤٦ ، وشرح قطر الندى ١٣١ .**

**(٧٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٧٥/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٦/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٧ .**

**(٧٧) المقتضب ١٠١/٤ ـ ١٠٢ .**

**(٧٨) الأصول ٨٧/١ .**

**(٧٩) ينظر: المحتسب ٣٢١/١ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٥١، والارتشاف ١١٩٥/٣ .**

**(٨٠) من الآية ١٧٧ في سورة الأعراف .**

**(٨١) من الآية ٦٥ في سورة التوبة .**

**(٨٢) من الآية ٤٠ في سورة سبأ .**

فـ " أنفسهم " و " أبالله " و" إياكم " معمولات لخبر "كان" وقد تقدّمت على " كان " فهذا يدل على جواز تقديم معمول خبر "كان" عليها (٨٣) .

ومن ذلك قول الشاعر(٨٤) :

اعْلَمُوا أنّي، لكم، حافِظٌ شاهداً ما كنتُ، أم غائبا

والشاهد في البيت هو قوله (شاهداً ما كنتُ) حيث تقدم خبر كان عليها وعلى اسمها معا ، وهذا مختلف في جوازه .(٨٥)

ومن حجتهم أيضًا أنّها أفعال متصرّفة في أنفسها ، فتصرّفت في معمولها ؛ قياسًا على تقديم المفعول (٨٦). وذهب بعض النّحاة ؛ ومنهم ابن عصفور إلى عدم جواز تقديم معمول خبر " كان " عليها ؛ لأنّ ذلك يُؤدي إلى كثرة الفصل بين المعمول الذي هو صلة الخبر، والعامل الذي هو الخبر (٨٧).

ويرى بعض النحاة ومنهم ابن عقيل أن (٨٨): تقدم الخبر واجب على الفعل واسمه جميعًا، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو " أين كان زيد " ؟ ويمتنع التأخر عن الاسم مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو " كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلها " ؛

---

**(٨٣) ينظر: الكشاف ١٠٤/٢ ، والتبيان ٦٥٠/٢ ، ١٠٧٠ ، والدر المصون ٥١٩/٥ ، ١٩٦/٨٠،٩/٦ .**

**(٨٤) البيت من المديد ، ولا يعلم قائله . ينظر: العقد الفريد ٤٦٤/٥ ، ومفتاح العلوم ، للسكاكي ٢٢٧/١ .**

**(٨٥) البيت من المديد ، ولا يعلم قائله . ينظر: العقد الفريد ٤٦٤/٥ .**

**(٨٦) شرح ألفية ابن معطٍ ٨٦٠/٢ .**

**(٨٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/١ .**

**(٨٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٢/١ .**

فيجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : " في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلها " – بنصب غلام – ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم ، ويمتنع التقدم على الفعل واسمه جميعا، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعًا، نحو " هل كان زيد صديقك " ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز " هل كان صديقك زيد " ولا يجوز تقديم الخبر على هل، لأن لها صدر الكلام، ولا توسيطه بين هل والفعل، لأن الفصل بينهما غير جائز .

**التعليق :**

المتأمل في النصوص السابقة يجد أن مذهب جمهور النحاة هو الراجح ؛ لأنّه متى جاز تقديم الخبر على " كان " جاز تقديم معموله عليها أيضاً ؛ ولا يقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل .(٨٩) ، وأن ما ذهب إليه أصحاب القول الثّاني مردود بالشواهد القرآنية ؛ وهي أصحّ الأساليب على الإطلاق .

وقد منع البعض تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر ، فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل، ولذا كان مذهب الجمهور هو الأولى بالقبول ، ووافقهم الأعلم ، وابن عصفور ، وابن هشام.(٩٠)

ويفهم من هذه المسألة أنها جاءت على ثلاثة أقوال : فالأول هو منع تقدم الخبر مطلقًا ، وعليه ابن عصفور وبعض النحاة . والثاني جواز تقدم الخبر مطلقًا ، وعليه ابن السراج ، وابن مالك ، والفاكهي . والثالث هو جواز الأمرين ولكنهم يوجبون المنع إذا

---

**(٨٩) ينظر: شرح المفصل ١١٣/٧ .**

**(٩٠) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٧٤/١ .**

كان الخبر جملة فعلية رافعة لضمير الاسم ، ويجيزون في غير ذلك ، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور . (٩١)

وأرى أن الراجح من هذه الآراء هو الرأي الأوّل ؛ وهو قول الجمهور بأنَّ تقديم معمول خبر "كان" عليها جائز .

(٩١) الهمع ٣٧٤/١ ، شرح التسهيل ٣٣٦/١ .

## المبحث الثاني: الأفعال

### باب نعم وبئس

**العرض والمناقشة :**

قال الفاكهي : ولك تقديم المخصوص على الفعل والفاعل ؛ فيتعين حينئذ ابتدائيته ، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ، ولا بينه وبين التمييز عند البصريين ، وما وقع في النظم إما مذهب كوفي أو ضرورة . (٩٢)

**آراء النحويين :**

ذكر الفاكهي جواز تقديم مخصوص نعم وبئس على الفعل والفاعل ؛ بشرط أن يكون مبتدأ ، وذكر السيوطي أنه لا يجوز تقديمه إن لم يفد ذلك ، ولا يؤخر التمييز عن المخصوص اختيارًا ؛ فلا يقال: نعم زيد رجلا ، إلا في ضرورة خلافًا للكوفية في تجويزهم تأخيره عنه ، وأما تأخره عن الفعل فواجب قطعًا . (٩٣)

وقال ابن هشام: ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال: نعم زيد الرجل ، ولا على التمييز خلافًا للكوفيين ، فلا يقال: نعم زيد رجلا ، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو: زيد نعم الرجل ، ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل ، نحو قول الله تعالى: (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (٩٤) . أي: هو أيوب (٩٥) ، وذكر الرضي مجيئه شاذاً بغير الظرف ، نحو: نعم زيد رجلا .(٩٦)

---

**(٩٢) كشف النقاب ص٤١٤ .**

**(٩٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ٣٢/٣ ، ت ٩١١هـ ، تحقيق/عبد الحميد هنداوي ، نشر المكتبة التوفيقية ، بمصر .**

**(٩٤) سورة ص ٤٤ .**

**(٩٥) شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ١٨٧/١ ، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط ١١ ، ١٣٨٣ .**

**(٩٦) شرح الرضي على الكافية ٢٤٩/٤ .**

وقال ابن مالك: أنه لابد من تقديم المخصوص ، ولا يجوز تأخيره عنه ، وهذا على مذهب عند البصريين ، وأما قولهم: "نعم زيد رجلا" فنادر . (٩٧)

**التعليق :**

المتأمل في النصوص السابقة يجد الخلاف الواضح بين البصريين وبين الكوفيين في تقديم مخصوص نعم وبئس ، وأرى أنه لا يجيز أحد من النحويين: نعم زيد الرجل ، وهناك قوم يجيزون : نعم زيد رجلاً ، ويحتجون بقوله تعالى : (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا) (٩٨).(٩٩)

ويفهم من خلال العرض السابق أن : المَخْصُوص بالذَّمِّ والمَدْحِ يُذْكَرُ بعدَ فَاعِل "نِعْمَ وبِئس" فيقال: نِعْمَ الخَلِيفَةُ عُثْمانُ ، و"بِئْسَ الرَّجلُ أبُو جَهْلٍ" ، وهذا المَخْصُوصُ مُبْتَدَأ، والجملةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ، ويَجُوزُ أنْ يَكونَ خَبَراً لِمُبْتَدَأ واجِبِ الحَذْفِ، أي المَمْدُوحُ: عُثْمانُ، والمَذْمُومُ: أبُو جهل . وقد يَتَقَدَّمُ المخصُوصُ على الفعلِ فيَتَعيَّنُ كونُه مُبْتَدأ، وما بعدَه خبر نحو "العِلْمُ نِعْمَ الذُّخْرُ"(١٠٠) ، ومن أحكام هذا المخصوص أيضًا أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده، دون الفعل، ولا على الفعل والفاعل معًا(١٠١)

---

**(٩٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ت ٧٤٩هـ ، ٩١٢/٢ ، تحقيق د/عبد الرحمن علي ، نشر دار الفكر العربي ، ط ١ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م .**

**(٩٨) سورة النساء ٦٩ .**

**(٩٩) الأصول في النحو ، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، ١١٧/١ ، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ١٩٨٨م .**

**(١٠٠) معجم القواعد العربية ، الشيخ عبد الغني الدقر ، ٥١/٢٦ ، ٥٢ .**

**(١٠١) النحو الوافي ٣٨١/٣ .**

**كان وأخواتها**

**العرض والمناقشة :**

قال الفاكهي في كتابه الفواكه الجنية : وإلا خبر دام فإنه يمتنع تقدمه عليها مع (ما) باتفاق ، لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم على عامله وعلى دام وحدها على الأصح . (١٠٢)

**آراء النحويين :**

ذكر الفاكهي أن ابن معط قد خالف جمهور النحاة فقال: إن خبر "دام" لا يتقدم على اسمها فلا تقول: لا أصاحبك ما دام قائماً زيد ، والصواب خلافه . وقال الشاعر(١٠٣):

لاَ طِيْبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً　　لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

فمنغصة خبر دام مقدم جوازًا ، ولذاته اسمها مؤخر ، ويجوزُ أن يُقالَ: "لَذَّاتُه" نائبُ عن الفاعلِ بمنغَّصَةَ ، واسم دام مُستَتِر فيها على طَرِيقِ التنازع في السَّبَبِيّ المَرْفُوع .(١٠٤) ويقول الناظم : ( وكُلٌ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ) أراد به أنه يمتنع تقديم خبر "دام" عليها عند الجميع ، وقد تقدم أن الخبر لا يجوز تقديمه على دام المتصلة "بما" فلا يقال : قائمًا مادام زيد ، وأما تقديمه على دام وحدها فجائز نحو : ما قائما دام زيد .(١٠٥)

---

**(١٠٢) الفواكه الجنية ٢٣٧ ، والارتشاف ٧٢/٢ ، وشرح التسهيل ٥٤/١ .**

**(١٠٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٤٩٣/٢ ، والبيت من البسيط ، ولم أجد من نسبه لقائله . وادكار أصلها: اذدكار، قلبت الذال دالا وأدغمت في الدال، والبيت من شواهد شرح عمدة الحافظ ٢٠٤ ، وتوضيح المقاصد٢٨٩/١ ، والمساعد ٢٦١/١ ، وشفاء العليل ٣١٣/١ . والشاهد فيه توسط خبر (دام) وهو (منغصة) بينها وبين اسمها، وهو ( لذاته) .**

**(١٠٤) العيني ٢٠/٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٧/١ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٢ .**

**(١٠٥) معجم القواعد العربية ، الشيخ عبد الغني الدقر ٧/٢٣ .**

وذهب البصريون ومعهم الفرّاء من الكوفيين ، إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) وأخواتها عليهن(١٠٦) ، لأن (ما) فيها ، مصدرية لا نافية ، وصلة المصدر لا تتقدم على المصدر ، فلا تقول : سأبقى في البيت غزيرًا ما دام المطر ، ويجوز أن تقول : سأبقى في البيت ما غزيرًا دام المطر ، لأن الخبر تقدم على (دام) وحدها (١٠٧) .

**التعليق :**

فمن خلال النصوص السابقة نجد أن الواضح من كلام النحاة ، ومنهم ابن عقيل، والأشموني والصبان أن ما قيل في باب: "كان وأخواتها" عند الكلام على "دام" ، وقول ابن مالك في خبرها: "وكل سبقه دام حظر" ، قوله : إن الإجماع على منع خبر دام على "ما" مسلم، فقال الصبان مبينا سبب المنع ونصه: "للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو ممنوع أيضا". (١٠٨)

## اختصاص كان ببعض الأحكام

**العرض والمناقشة :**

قال الفاكهي في مجيب الندا : وتختص كان بأنها لا تزاد في صدر الكلام ولا في آخره ، وجوز الفراء زيادتها أخر ، قياسا على إلغاء ظن آخرا ، والأصح المنع لأن الزيادة خلاف الأصل .(١٠٩)

وتختص (كان) دون أخواتها بأمور، منها : أولًا (١١٠): حذف النون من مضارعها ، وذلك بشروط: أن تكون بلفظ المضارع لا الماضي ، وأن تكون محذوفة

---

**(١٠٦ ) حاشية الصبان ، ٢٢٧/١.**

**(١٠٧ ) توضيح النحو ، ١٨/٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، ٢٧٥/١.**

**(١٠٨) النحو الوافي ٣٧٨/١ .**

**(١٠٩) مجيب الندا ٢٥٤ .**

وصلًا لا وقفًا، فلا يجوز أن تقول: لم أك، وتريد لم أكن ، وألا يليها ساكن، فإن وليها ساكن كسرت النون، ولا يجوز حذفها ، وألا يتصل بـ (كان) ضمير نصب متصل . ثانيًا (١١١): جواز زيادة (كان): فترد (كان) في العربية على ثلاثة أقسام: ناقصة، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، وتامة، فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب ، وزائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع، ولا إلى منصوب . ثالثًا (١١٢): حذف كان مع اسمها : ويكثر حذف كان مع اسمها بعد إن ولو الشرطيتين، ومثالها بعد (إن): المرء مقتول بما قتل به، إن سيفًا فسيف . فكلمة (سيفًا) خبر كان المحذوفة، والتقدير: إن كان هو سيفًا، أي: المقتول به سيفًا، فحذفت كان واسمها . رابعًا (١١٣): حذف كان وحدها: وقد تحذف كان وحدها، ويبقى عملها في الاسم والخبر، نحو قولهم: أما أنت منطلقًا، انطلقت معك، وهذه الجملة مبنية على كلام سمع من فصحاء العرب، والأصل فيه: لإن كنت منطلقًا انطلقت معك، ومعناه: لكونك منطلقًا انطلقت معك، ثم حذِفَتِ اللام الجارة قبل المصدر المؤول، وهذا جائز قياسًا . وحذفت كان دون اسمها، وعوض عنها بـ (ما) الزائدة، فصار الكلام على هذه الصورة: أن ما كنت منطلقًا انطلقت معك، ثم أدغمت النون في الميم كما تقتضي القواعد الصوتية، واستبدل بالضمير المتصل ضمير منفصل حتى يمكن نطقه، فصار الكلام: أما أنت منطلقًا انطلقت معك .

وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر ، إلى أن زيادة كان في الشعر ، وأنها تكون دالة على المضي دائمًا . وكلاهما خلاف المرضي . قال : ومنها زيادة كان للدلالة على الزمان الماضي ، نحو قول الفارسي :

---

**(١١٠) شرح التسهيل ٣٤٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٩/١ .**

**(١١١) الهمع ١٢٠/١ ، وشرح المفصل ٩٩/٧ .**

**(١١٢) شرح ابن عقيل ٢٩٤/١ ، والهمع ١٢١/١ .**

**(١١٣) الهمع ١٢٢/١ .**

في غرف الجنة التي وجبت لهم هناك بسعيٍ كان مشكور (١١٤)

وتأتي (كان) على خمسة أوجه . وهم كالتالي : (١١٥)

الوجه الأول: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث، نحو "كان زيد قائما"ويلزمها الخبر. والوجه الثاني: أنها تكون تامة،فتدل على الزمن والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، قال الله تعالى:(وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (١١٦) . أي: حدث ووقع . والوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن، فتكون الجملة خبرها، نحو:"كان زيد قائم" أي كان الشأن زيد قائم . والوجه الرابع: أن تكون زائدة "غير عاملة"، نحو:"زيد كان قائم" أي: زيد قائم .(١١٧)

الوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار، قال تعالى: (فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ) .(١١٨)

وقد شبه ابن عصفور زيادة كان للدلالة على الزمن الماضي ب"أمس"، وأمس: من ظروف الزمان. (١١٩)

---

**(١١٤) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ديوانه ، ينظر : ديوان الفرزدق ج ١٦٥/٢ ، تحقيق/إيليا الحاوي ، طبع دار الكتاب ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٣م ، وابن عصفور، ضرائر الشعر ، ٧٧ ، تحقيق/السيد إبراهيم محمد، ط ٢، بيروت، دار الأندلس ، والخزانة ٢١٠/٩ .**

**(١١٥) أحكام "كانَ" متوفرة في كتب النحو ؛ ومنها عند : ابن السراج ، في الأصول، ٩١/١ ، ٩٢ ، تحقيق/عبد الحسين الفتلي ، ط ١ ، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م ، وابن يعيش ، في شرح المفصل بيروت ، عالم الكتب ، ٩٧/٧ : ١٠٢ ، وابن عصفور، في شرح جمل الزجاجي ، ١/ ٤٠٨ : ٤١٣ ، تحقيق/ صاحب أبو جناح بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٩٨٠م ، والمفصل في علم العربية ، للزمخشري ٣٦٤ ، وأسرار العربية ، للأنباري ١٣٣ .**

**(١١٦) البقرة من الآية ٢٨٠ .**

**(١١٧) (كان) التي فيها ضمير الشأن تكون ناقصة . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، ٧١/٢.**

**(١١٨) هود من الآية ٤٣ .**

**(١١٩) لسان العرب ( أ م س ) ٢١٨/١ .**

وما ذهب إليه ابن عصفور من أن كان الزائدة أشبهت "أمس"، فحكم لها بحكم "أمس"، فلم تسند إلى شيء، كما أن أمس كذلك. ذهب إليه ابن يعيش كما قال في المذهب الثالث:" إن كان إذا زيدت كانت على وجهين، أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، ومثل لها بقولهم:" ما كان أحسن زيدا" المراد أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى:" ما أحسن زيدا أمس".

وكذلك ذهب الرضي إلى أن كان الزائدة إذا جردتها لم يبق إلا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا، فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط.

وقال ابن عصفور: "وقد تزاد في سعة الكلام؛ إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر" ، وقال ابن مالك عن زيادة كان :"ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة" .(١٢٠) لذلك عد ابن مالك زيادتها شاذة في قول الشاعر: (١٢١)

على كان المطهمة الصلاب ..... البيت . ، وقال:" وشذت زيادتها بين على ومجرورها".(١٢٢)

**آراء النحويين :**

١. الرأي الأول : للرضي : الشاهد : (١٢٣)

جياد بني أبي بكرٍ تسامي　　على كان المسومة العراب

أورد الرضي هذا الشاهد : ليدلل على أن "كان" تزاد غير مفيدة لشيء، إلا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، وكذا قيل في قوله تعالى: (مَنْ

**(١٢٠) شرح التسهيل ٣٤٣/١ .**

**(١٢١) رواية ابن مالك (المطهمة الصلاب) بدل (المسومة العراب) .**

**(١٢٢) شرح التسهيل ٣٤٣/١ .**

**(١٢٣) البيت من الوافر ، مجهول القائل ، ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٦٤/١ .**

كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) (١٢٤) أنها زائدة، غير مفيدة للماضي، وإلا، فأين المعجزة، وصبيا على هذا حال، وكذا قولهم:"ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس، لم يوجد كان مثلهم"(١٢٥)

وكذا قول الفرزدق: (١٢٦)

في لجّةٍ غمرت أباك بحورها في الجاهليّة كان والإسلام

أما إذا دلت "كان" على الزمن الماضي لم تعمل، نحو: ما كان أحسن زيدا، وكذا قولهم: إن من أفضلهم كان زيدا فهي زائدة عند سيبويه،(١٢٧) وقال المبرد: إن "زيدا" اسم إن، وكان خبرها، ومن أفضلهم خبر كان، (١٢٨) ورد بأن خبر "إن" لا يتقدم على اسمها، إلا إذا كان ظرفا؛ففي تسميتها زائدة، نظر، لما ذكرنا:أن الزائد من الكلم عندهم، لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأولى أن يقال: سميت زائدة مجازًا، لعدم عملها، وإنما جاز ألا تعملها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يغني عنه،لا لدلالتها على زمن ماض، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أن تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه فإذا جردتها لم يبق إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا، فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعا، لا يقع في غيره، حتى الظرف، تبيينًا لإلحاقه بالظروف التي يتسع فيها، فيقع بين "ما" التعجب وفعله، وبين الجار المجرور نحو:

---

**(١٢٤) مريم ٢٩ .**

**(١٢٥) مجمع الأمثال ، للميداني ٢/٢٠٥ .**

**(١٢٦) البيت من الكامل ، ينظر : ديوان الفرزدق ٢/٣٠٥ .**

**(١٢٧) الكتاب ٢/١٥٥ .**

**(١٢٨) المقتضب ٤/٣٩٨ .**

على كان المسومة؛ فثبت أن " كان" المفيدة للماضي، التي لا تعمل، مجردة عن الحدث المطلق. (١٢٩)

**٢. الرأي الثاني : للبغدادي :**

عقب البغدادي على كلام الرضي وخلص إلى أن البيت متردد بين كان الزائدة التي لا تفيد شيئًا وبين كان الزائدة زيادة مجازية، قال البغدادي:

أحدهما: زيادة حقيقية تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، يكون وجودها في الكلام وعدمها سواء، لا تعمل ولا تدل على معنى.

ثانيهما: زيادة مجازية، تدل على معنى ولا تعمل.

ومثل للأول بهذا البيت وبالآية الشريفة، وبقولهم: لم يوجد كان مثلهم.

ومثل للثاني بـ ما كان أحسن زيدًا ، وبقولهم: إن من أفضلهم كان زيدًا، وبالبيت أيضًا، فجعله مترددًا بينهما. (١٣٠)

ونسب البغدادي المذاهب التي ذكرها الرضي إلى أصحابها: فقال: وما ذكره أحد مذاهب ثلاثة: الأول : مذهب ابن السراج : واختاره ابن يعيش، قال:" أن تكون زائدة، دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر، وإليه كان يذهب ابن السراج، قال في أصوله:(١٣١) وحق الزائد ألا يكون عاملا ولا معمولا ولا يحدث معنى سوى التأكيد ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى:( مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) .(١٣٢) إن كان في الآية زائدة وليست الناقصة، إذ لو كانت ناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسي عليه السلام في ذلك معجزة لأن الناس كلهم في ذلك سواء، فلو

---

**(١٢٩) شرح الرضي على الكافية ١٩١/٤ .**

**(١٣٠) خزانة الأدب ٢٠٧/٩ .**

**(١٣١) أصول النحو ، لابن السراج ٢٥٨/٢ .**

**(١٣٢) مريم ٢٩ .**

كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة (١٣٣) ، فلم يكن للعدول إلا جعلها زائدة فائدة.ومن مواضع زيادتها قولهم:" إن من أفضلهم كان زيدا" والمراد إن من أفضلهم زيدا، وكان مزيدة لضرب من التأكيد، إذ المعنى أنه ف الحال أفضلهم، وليس المراد أنه كان فيما مضى، إذ لا مدح في ذلك. ولأنك لو جعلت لها أسما وخبرا لكان التقدير: إن زيدا كان من أفضلهم، وكنت قد قدمت الخبر على الاسم وليس بظرف، وذلك لا يجوز؛ لأن زيدًا يكون اسم إن وكان وما تعلق بها الخبر فلذلك قيل إن كان هنا زائدة فأما قول الشاعر:

سراة بني أب بكر تسامى....البيت .

فالشاهد فيه زيادة كان. (١٣٤)

الثاني: مذهب السيرافي : قال: لسنا نعني أن دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما نعني بذلك أنها ليس لها عمل، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمن الماضي وفاعلها مصدرها، (١٣٥) وذلك كقولك : زيد كان قائم، تريد كان ذلك الكون، وقد دلت على الزمن الماضي، ولو خلا منها الكلام لوجب أن يكون ذلك في الحال، وقول الشاعر:

على كان المسومة العراب ..... البيت .

---

**(١٣٣) قال ابن الأنباري في الأسرار، رأياً في قوله تعالى:(كيف نكلم من كان في المهد صبياً) ، لم يذكره البغدادي ، وهو أن كان في الآية تامة أي : وجد وحدث ، وصبيا : منصوب على الحال ، ولا يجوز أن تكون هنا الناقصة ؛ لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك ، لأن كلا قد كان في المهد صبيا ، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي ، وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبى ، فدل على أنها ههنا بمعنى:وجد وحدث ، ينظر: أسرار العربية ١٣٤ .**

**(١٣٤) شرح المفصل ٩٩/٧ .**

**(١٣٥) شرح المفصل ٩٩/٧ .**

كان ذلك الكون. وإذا قدر هذا التقدير كانت "كان" واقعة لوقوع شيء مذكور، وهو ذلك الكون. ونقل الرضي رأي السيرافي في شرح الكافية ونقده نقدا لاذعا، (١٣٦) قال الرضي:"وقد ذكر السيرافي: أن فاعلها: مصدرها، أي: كان الكون، وهو هوس، إذ لا معنى لقولك: ثبت الثبوت. (١٣٧)

**الثالث : مذهب ابن يعيش:**

قال: وقال قوم: إن كان إذا زيدت كانت على وجهين: أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها. والآخر: أن تلغى عن العمل والمعنى معا. وإنما تدخل لرب من التأكيد.

فالأول نحو قولهم: ما كان أحسن زيدا، المراد إن ذلك كان فيما مضى، مع إلغائها عن العمل، والمعنى: ما أحسن زيدا أمس وهي في ذلك بمنزلة ظننت، إذا ألغيت بطل عملها لا غير، نحو قولك: زيد ظننت منطلق ألا ترى أن المراد: في ظني، وأما الثاني فنحو قوله:* على كان المسومة العراب* ، ومنه قوله تعالى: (مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) .(١٣٨) والمراد كيف نكلم من في المهد صبيًا، ولو أريد فيها معنى المضي لم يكن لعيسي عليه السلام في ذلك معجزة؛ لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس . (١٣٩)

ويفهم من ذلك : أنّ "كانَ" الزائدة تأتي على وجهين : دالة على الزمن الماضي، ومؤكدة لا تدل على شيء . وأول مَنْ قال بهذا – حسب علمي– الصيمري ؛ إذ أشار

**(١٣٦) لم يشر البغدادي في الخزانة لإلى رأي الرضي فيما ذهب إليه السيرافي .**

**(١٣٧) شرح الرضي ١٩٢/٤ .**

**(١٣٨) مريم ٢٩ .**

**(١٣٩) شرح المفصل ١٠٠/٧ .**

إليه باختصار(١٤٠)، وتبعه في هذا الرضي وبسط فيه القول(١٤١). وخلاصة ما قالا أنّ "كانَ" الزائدة تدل على الزمن الماضي إذا لم يوجد في الكلام ما يدل على الزمن الماضي خلاها . كقولهم : "ما كان أحسن زيدًا"، ومنه –على سبيل المثال– الأثر : " أو نبيٌّ كانَ آدمُ"، ويسمي الرضي "كانَ" الزائدة هنا بـ"كانَ" المجردة للزمان . أما إذا وجد في الجملة ما يدلّ على الزمان الماضي، فإنّ "كانَ" الزائدة هنا مؤكدة لا تدل على شيء . (١٤٢)

**التعليق :**

وبعد ذكر ما تيسَّر للباحث من شواهد في كلام العرب عن "كان" الزائدة ومن خلال المقارنة والاستئناس بما ذكره النحويون ، رأيت أنه من الواجب الإشارة إلى ما نقله الزجاج(١٤٣) عن المبرد من أنه ذكر أنّ "كانَ" زائدة في قوله تعالى: (إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا) (١٤٤). وهو نقل غريب ظاهره أنّ "كانَ" الزائدة تعمل عمل "كانَ" الناقصة ، وهو قول يخالف إجماع النحاة بل يخالف كلام المبرد نفسه الذي لم يذكر أنّ "كانَ" الزائدة تعمل .(١٤٥)

---

**(١٤٠) الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق/فتحي أحمد مصطفى علم الدين ، ١٩١/١ ، ١٩٢ ، ط ١ ،مكة المكرمة ، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م ، وأشار إلى هذا القول ابن يعيش، شرح المفصل ، ٩٩/٧ ، بيروت ، عالم الكتب .**

**(١٤١) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٩٠/٤ ، ١٩١. شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر ، بنغازي ،جامعة قاريونس, ١٩٧٨م .**

**(١٤٢) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٩٠/٤ ، ١٩١.**

**(١٤٣) الزجاج، معاني القرآن، ٣٢/٢ .**

**(١٤٤) سورة النساء، آية ٣٢ .**

**(١٤٥) المبرد، المقتضب، تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة ، ١١٧/٤ : ١١٩ ، بيروت ، عالم الكتب .**

## الخلاف في تقديم خبر ليس عليها

**العرض والمناقشة :**

قال: ولا يستثنى من هذه الأفعال إلا خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى:(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) لا حجة فيه لجواز أن يكون .(١٤٦)

وقال في كشف النقاب:" نعم يستثنى من إطلاقه خبر ليس , فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح وإن كان ظرفا لعدم السماع وقياسا على (عسى) بجامع الجمود.(١٤٧)

**آراء النحويين :**

اختلف العلماء في تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس الْمُبَرِّد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص.

وقد احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كأن" مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف علمه؛ فلهذا قلنا: لا يجوز

---

**(١٤٦) مجيب الندا ص٢٤٧.**

**(١٤٧) كشف النقاب ص٤٦٦.**

تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أن "ليس" في معنى ما؛ لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس،وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.

واستدلوا على جواز تقديم خبرها عليها بقوله تعالى: (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)(١٤٨) وَجْهُ الدليل من هذه الآية أنه قدَّم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول "زيدًا أكرمت" إلا بعد أن جاز "أكرمت زيدًا" فلو لم يجز تقديم "مصروف" الذي هو خبر ليس على ليس، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها.(١٤٩)

**التعليق :**

في ضوء ما سبق يتبين أنه قد وقع خلاف بين الكوفيين والبصريين في تقديم خبر ليس عليها وما أميل إليه هو قول الكوفيين وذلك للأسباب التالية:

١. لم يثبت سماع خبر ليس عليها لا شعرًا ولا نثرًا .

٢. إن القول بتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ليس أمرًا مطردًا.

---

**(١٤٨) سورة هود من الآية ٨.**

**(١٤٩) الإنصاف في مسائل الخلاف١٣٠، ١٣١، ١٣٢.**

## المبحث الثالث : الحروف

## مسألة لا النافية للوحدة

**العرض والمناقشة :**

قال: والغالب في خبر لا أن يكون محذوفًا حتى قيل بلزومه، والصحيح جواز ذكره.(١٥٠)

**آراء النحويين :**

اختلف العلماء في ذكر، وحذف خبر لا النافية للوحدة، وهي تعمل عمل ليس وعملها قليل، وبشروط من هذه الشروط، وأن يكون المعمولان نكرتين، فإن كان أحدهما معرفة، أو كلاهما، لم تعمل والغالب أن يكون خبرها محذوفًا، حتى قيل بلزوم ذلك؛ كقوله:

فأنا ابن قيس لا براح(١٥١)

والصحيح جواز ذكره؛ كقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا　　ولا وزر مما قضى الله واقيا(١٥٢)

**التعليق :**

---

**(١٥٠) مجيب الندا ص٢٦٥.**

**(١٥١) البيت من مجزوء الكامل وصدره مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها وهو لسعد بن مالك القيسي، جد طرفة بن العبد في الفخر، وهو يعرض بالحارث بن عباد، حين اعتزل حرب البسوس المعروفة، بين بكر وتغلب؛ ابني وائل. وصدره:**

**من صد عن نيرانها ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ٣٠٣.**

**(١٥٢) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل مع شهرته. تعز. تسل وتصبر, من العزاء؛ وهو التصبر على المصائب. وزر: ملجأ. واقيا: حافظا؛ وهو اسم فاعل من الوقاية. "تعز" فعل أمر والفاعل أنت "فلا" الفاء للتعليل، و"لا" نافية للوحدة. "شيء" اسمها مرفوع. "على الأرض" متعلق بواقيا الواقع خبرا للا، و"ما" اسم موصول. "قضى الله" الجملة صلة ما، والعائد محذوف؛ أي: قضاء ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ نشر/ مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.**

وعليه فيوجد فرق بين (لا) النافية للجنس و (لا) النافية للوحدة في العمل وفي المعنى: أما في العمل: فإن (لا) النافية للوحدة تعمل عمل ليس، وعملها قليل، وبشروط من هذه الشروط، وأن يكون المعمولان نكرتين، فإن كان أحدهما معرفة، أو كلاهما، لم تعمل والغالب أن يكون خبرها محذوفًا.

وأما في المعنى فإن (لا) النافية للجنس تنفي الجنس أصلاً، وليست تنفي واحدًا من الجنس، وأما (لا) الأخرى فإنها تنفي واحدًا من الجنس، ولهذا تقول: لا رجلٌ في البيت بل رجلان، ويستقيم الكلام، وتقول: لا رجلَ في البيت ولا امرأة، فهذه نافية للجنس .

## نيابة أل عن الضمير

**عرض المسألة :**

قال: والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه.(١٥٣)

آراء النحاة : اختلف النحاة في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه فمنعه أكثر البصريين وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى )(١٥٤) يعني: مأواهُ، هذا الأصل، مضاف ومضاف إليه، وحُذف المُضاف إليه – وهو الضمير – وعُوِّض عنه (أل)؛ فقيل: المأوى، حينئذ نقول: (أل) هذه نائبة عن المضاف إليه إذا كان ضميرًا ، ومررت برجل حسن الوجه والمانعون قدروا له ومنه وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في ( وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا )(١٥٥) إن الأصل أسماء المسميات فجوز إنابتها عن الظاهر وقال أبو

(١٥٣) مجيب الندا ص٢٠٩.

(١٥٤) سورة النازعات آية ٤١.

(١٥٥) سورة البقرة من الآية ٣١.

شامة في قوله: بدأت ببسم الله في النظم إن الأصل في نظمي فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.(١٥٦) ، وفي ضوء ما سبق يتبين جواز نيابة أل عن الضمير وهو المختار لدى الفاكهي حيث جاء في الشعر في قول الشَّنْفَرى:

كـأنَّ حَفيـفَ النَّبْـلِ مِـن فَـوْقِ عَجْسِـها　　عَـوَازِبُ نحـلٍ أَخْطَـأَ الغَـارَ مُطْنِفُ(١٥٧)

فحفيف النبل: دَويّ ذهابِ السهام "العَجْس" مَقْبض القوس، وضمير عجسها للقوس، وعوازب: جمع عَازِبة، من عَزَبَتِ الإبل: بعدَت عن المرعى، المُطْنِف: هو الذي يعلو الطنف: وهو مانتأ من الجبل، يُشبّه دَويَّ السهام بطنِين طائفة من النَحل ضَلَّ دليلُها فلم يَهتد إلى الغار )والأَصلُ: أَخْطَأَ غَارَهَا، فكانَتْ "أَلْ" بَدلاً من الضَّمير.(١٥٨)

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأحمده – سبحانه وتعالى – الذي أعانني على إتمام هذا البحث ، ومن خلال هذه الدراسة قد توصل الباحث إلى التائج الآتية :

أن الفاكهي عالم من علماء النحاة الذين شاركوا في كثير من العلوم ، ويدل على ذلك مؤلفاته الكثيرة ،فمنها كتب القراءات والتفسير واللغة والنحو والبلاغة ، وكان يسترشد

**(١٥٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/٣١١.**

**(١٥٧) البيت من الطويل وقائله الشنفري ينظر: ديوانه جمعه وحققه وشرحه د/ إيميل بديع يعقوب ص٥٤ طبعة دار الكتاب العربي بيروت طبعة ثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.**

**(١٥٨) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف عبد الغني بن علي الدقر ص٥١٢ دار القلم دمشق طبعة أولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.**

بمنهج العلماء الكبار في الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل ، واعتمد في شرحه على مصادر مباشرة للنقل منها ، ومصادر غير مباشرة نقل من بعض العلماء بواسطتها .

ضمت كتبه كثيرًا من القضايا النحوية بالإضافة إلى القراءات المتعددة ، وأثناء عرضه للمسائل النحوية كان يبسط الأدلة ويرجح ما يراه صوابًا وأقوى حجة من غيره .

شخصيته النحوية كانت واضحة وذلك من خلال كتابه " مجيب الندا إلى شرح قطر الندى " ويتجلى ذلك في آراء العلماء المتعددة ، ولم يميل الفاكهي لمذهب معين من مدرستي الكوفة والبصرة فكان متحررًا في رأيه ، على الرغم من ميوله البصرية الواضحة ، وقد نالت كتبه بناءً على ما أحدثته من ثورة كبيرة في علم النحو. عناية العلماء في عصره وما بعده من العصور ، واتضحت آثارها في جهود من خلفه وأسهم في تطور النحوتطورًا كبيرًا .

التعرف على مدى قوّة اعتراض الفاكهي، وإبراز الجوانب الإبداعية له، وبيان أهمية شرحه من حيث أخذه، أو رده لبعض الشواهد، وتعليلاته على ذلك، ومدى قوتها، أو ضعفها مقارنة بما يراه غيره من النحاة.

أن مثل هذه الدراسة تجعل الطالب يقف على كثير من أوجه الاختلافاتمن القضايا النحوية ، وتحقيقها، والتأكد من نسبة الآراء النحوية المختلفة عند النحاة الذين يتردد ذكرهم في كثير من كتب التراث، وتمده بملكات البحث، والدراسة المتعمقة المقارنة بالأدلة، والبراهين، وبالتالي ترسيخ الرأي الصحيح منها في الأذهان .

## المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، (١٩٩٨)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب،(الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي).

٢. أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ( ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين , دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م .

٣. ألفية ابن مالك في النحو والصرف . محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، مطابع ابن تيمية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م .

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (نشر دار الجيل، بيروت، ط ٥ ، ١٩٧٩م) .

٥. الأصول في النحو ، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ١٩٨٨م .

٦. الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات عبد الرحمن الأنبارى ، دار الفكر – دمشق .

٧. الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د : موسى بناى العليلى ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية ، مطبعة العانى – بغداد .

٨. التبصرة والتذكرة، للصيمري ، تحقيق/فتحي أحمد مصطفى علم الدين ، ط ١ ،مكة المكرمة ، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م .

٩. التبيان فى إعراب القرآن ، لأبو البقاء العكبرى ، تحقيق : على محمد البجاوى ، الناشر : عيسى البابى الحلبى .

١٠. تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، عبد الله بن صالح الفوزان ، دار ابن الجوزي للنشر ، الطبعة الثانية ، ١٤٣١ هـ .

١١. التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسى ، تحقيق د : حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق – سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

١٢. التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق د : عبد الفتاح بحيرى إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

١٣. تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد ، للدمامينى، تحقيق د: محمد عبد الرحمن المفدَّى ، دار بساط ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

١٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ت ٧٤٩هـ، تحقيق د/عبد الرحمن علي ، نشر دار الفكر العربي ، ط ١ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م .

١٥. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية ،بيروت – لبنان ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م .

١٦. الجمل فى النحو ، للزجاجى ، حققه وقدم له د : توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

١٧. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م .

١٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني . للشيخ محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦ هـ . ، دار إحياء الكتب . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . مصر .

١٩. الحماسة البصرية ، للعلامة صدر الدين على بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م .

٢٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، عبد القادر بن عمر،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الرابعة، القاهرة (١٩٩٧)، مكتبة الخانجي).

٢١. الخصائص ، لابن جني ، تحقيق/ محمد علي النجار ، ط ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م .

٢٢. الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبى ، تحقيق د: أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤ هـ .

٢٣. ديوان الشنفري ، جمعه وحققه وشرحه د/ إيميل بديع يعقوب ، طبعة دار الكتاب العربي بيروت طبعة ثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٢٤. ديوان الفرزدق ، تحقيق/إيليا الحاوي ، طبع دار الكتاب ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٣م .

٢٥. سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، تحقيق د : حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م .

٢٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية . دار الفكر . دمشق ١٩٨٥م.

٢٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن الناظم ، تحقيق د: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت

٢٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد ، نور الدين الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨مـ.

٢٩. شرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، تحقيق د : على الشوملى ، مكتبة الخريجى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٣٠. شرح التسهيل ، لابن مالك ، ٢٦٩/١ ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ بدوي المختون ، طبع دار هجر للطباعة والنشر بمصر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

٣١. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ،تحقيق/صاحب أبو جناح، (طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، بغداد ١٩٨٠م).

٣٢. شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقى ، تحقيق : عبد السلام هارون وأحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧ هـ .

٣٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام تحقيق/ عبد الغني الدقر ،نشر/ الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

٣٤. شرح الرضي على الكافية،للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن، (منشورات جامعة بنغازي ،ليبيا ١٩٣٨م، ١٩٧٨م).

٣٥. شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط ١١ ، ١٣٨٣ .

٣٦. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين،تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي، (نشر دار المأمون للتراث، وجامعة أم القرى، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط الأولى، مكة المكرمة).

٣٧. شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله السلسيلى ، تحقيق د : عبد الله الحسينى البركاتى ، المكتبة الفيصلية ،مكه المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٣٨. ضرائر الشعر ، ٧٧لابن عصفور ، تحقيق/السيد إبراهيم محمد، ط ٢، بيروت، دار الأندلس .

٣٩. ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز ، نشر/ مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٤٠. العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

٤١. الفواكة الجنية على متممة الآجرومية ، للفاكهي ، دراسة وتحقيق : عماد علوان حسين ، دار الفكر الطبعة الأولى ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م .

٤٢. قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، . دار السعادة . القاهرة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤ م .

٤٣. كتاب الجمل في البحث، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق د.فخر الدين قباوة، (نشر مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٥م).

٤٤. الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى – مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٤٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٦. كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري ، تأليف : الفاكهي ، درسه وحققه الدكتور : عبد المقصود محمد عبد المقصود ، الناشرمكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م .

٤٧. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت، ط٣ ، ١٤١٤هـ .

٤٨. مجمع الأمثال ، للميدانى ( أبو الفضل النسابورى ) ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت .
٤٩. مجيب الندا في شرح قطر الندى ، للفاكهي ، دراسة وتحقيق د: مؤمن عمر محمد البدارين ، الدار العثمانية للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .
٥٠. المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى ، تحقيق : على النجدى ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبى ، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
٥١. المساعد في تسهيل الفوائد ، شرح الامام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق و تعليق محمد كامل بركات ، دار المدني للطباعة والنشر ،جدة ١٤٠٥هـ،١٩٨٤.

٥٢. المستطرف في كل فن مستظرف ، شهاب الدين محمد بن أحمد الأبشيهي ، تحقيق : محمد خير طعمه الحلبي ، دار المعرفة بيروت – لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

٥٣. معانى القرآن ، للفراء ، تحقيق د : أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على نجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبى ، دار المصرية للتأليف والنشر ، مصر .
٥٤. معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبيارى ، قدم هذه الطبعة د : محمد عبد المجيد الطويل ، الهيئة العامة لقصور الثقافة .

٥٥. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف عبد الغني بن علي الدقر ، دار القلم دمشق طبعة أولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.
٥٦. مفتاح العلوم ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
٥٧. المفصل فى علم اللغة ، لأبى محمود بن عمر الزمخشرى ، تحقيق : محمد عز الدين السعيدى ، دار إحياء العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٥٨. المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الأسلامى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٥٩. المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : عبد الله الجبورى ، وأحمد عبد الستار الجوارى ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ .

٦٠. مشكل إعراب القرآن ، مكى بن أبى طالب ، تحقيق د : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

٦١. نحو القرآن ، لأحمد عبد الستار الجواري ، نشر مكتبة اللغة العربية ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

٦٢. النحو الوافي عباس حسن ، طبعة دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة .

٦٣. نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر ، الطبعة الأولى ، طبع في مطبعة الجوائب ، قسطنطينية ، ١٣٠٢ هـ .

نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، تحقيق:مفيد قمحية، (نشر دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان، ط ١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

٦٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت ٩١١هـ ، تحقيق/عبد الحميد هنداوي ، نشر المكتبة التوفيقية ، بمصر .

**Abstract:**

This study aims to study the grammatical issues of Al-Fakihi through his books, analyze them and present the grammarians' opinions about them, and clarify the opinion of Al-Fakihi and give preference to what I see as the most important evidence. Which leads us to innovation in thought and protest. These issues open the horizons of grammatical research in front of the researcher, and because of the importance of the scientific status of the author and his works among those working in Arabic and their wide spread. This is evidenced by his explanations and footnotes that were placed on him, and the explanation of his evidence in his works makes him worthy of study, and the statement of inference that Al-Faki relied on in written by, The research came in an introduction, a preface, three chapters and a conclusion to present the most important results that the researcher reached through his study.